ALAYAM
ستبدي لك الأيام ما كنت جاهلاً
ويأتيك بالأخبار من لم تزود
الأيام الاقتصادي

10
الجمعة 15 ذو الحجة 1445 - العدد 12858
Friday 21st June 2024 – No. 12858
E-mail:biz@alayam.com

«أهلية السوق» تجتمع غدًا لبحث آلية عادلة لحصر الأضرار.. قراطة:

سنطالب الحكومة بتعويضات بالملايين لمتضرّري حريق سوق المنامة

عبدربه ناصر:

كشف النائب أحمد قراطة عن تحركات يجريها على أرض الواقع عن طريق مجلس النواب، وعن طريق اللجنة الاهلية لتطوير سوق المنامة القديم، من أجل مطالبة الحكومة بتعويض أصحاب المحال التجارية المتضررين من حريق سوق المنامة، والذي أسفر عن تضرر عدد من المحال التجارية، مشيرًا الى أن هذه التعويضات تصل الى ملايين الدنانير نتيجة للدمار الكبير الذي تعرضت له المنطقة التي ضربها الحريق.

وأضاف قراطة أنه سيعقد اجتماعًا، غدًا السبت، مع اللجنة الأهلية لسوق المنامة القديم لبحث آلية حصر الأضرار وتقديرها بشكل عادل، ورفع هذه الأضرار بالتفصيل الى الحكومة الموقرة وطلب التعويض.

وتابع قراطة أن متضرري الحريق من أصحاب المحال التجارية لم يتوقف دخلهم فقط، وإنما يطالبهم أصحاب المباني بدفع قيمة الإيجار، بالإضافة الى استمرارية الزامهم بدفع رسوم العمالة ورسوم الكهرباء والماء.

وقال قراطة، على صعيد آخر، إن عددًا كبيرًا من المباني التي أصابها الحريق تحتاج الى هدم بالكامل وإعادة بناء مشيرًا الى أن هذه العملية قد تتطلب من سنتين الى ثلاث سنوات، وربما أكثر، وهو ما يزيد من أعباء أصحاب المحال ويجعل أمر تعويضهم وإيجاد حل عاجل لمشكلتهم ضرورة عاجلة وملحّة.

من جانبه، أكد نائب رئيس اللجنة الأهلية لتطوير سوق المنامة القديم محمود الناملیتي أهمية المبادرة إلى تعويض جميع الجهات المعنية لتعويض المتضررين من حريق سوق المنامة القديم الذي أدى إلى تضرر 25 محلاً تجاريًا بشكل كامل، وعشرات المحال المجاورة الأخرى بشكل جزئي، مشيرًا إلى أن هذا التعويض يتخذ أشكالاً عديدة، من بينها تقديم الدعم المادي المجزي والمباشر، وإسقاط الرسوم والفواتير مثل فواتير الماء والكهرباء القديمة، وعدم مطالبة أصحاب المحال بالرسوم خلال الفترة الحالية حتى يعودوا إلى أعمالهم مجددًا.

أحمد قراطة

النائب أحمد السلوم

رياض المحروس

محمود الناملیتي

وأكد الناملیتي أهمية هذا التعويض في مساندة التجار أصحاب المحال، والعاملين فيها، في هذه الأوقات الصعبة التي يمرون بها بعد خسارتهم لمصادر دخلهم، وقال: «إضافة إلى الخسائر التي تكبدوها، جاء الحريق في فترة ذروة الموسم والوقت الذي ينتظرونه لتحسين مبيعاتهم خلال فترة عيد الأضحى، ولكن مع الأسف أتى الحريق على محالهم والبضائع التي كانوا قد جهزوها لبيعها في موسم العيد ويعتاشوا من أرباحها».

وقال إن المحال التجارية المتضررة من الحريق تعود ملكيتها في نهاية المطاف إلى مواطنين بحرينيين بعضهم يعمل فيها بنفسه، وبعضهم الآخر مؤجر، وتشكل مورد رزق هو الوحيد للكثيرين منهم، إضافة إلى العاملين فيها من جنسيات مختلفة، ما يجعلهم الآن بأمسّ الحاجة لتعويضهم عن أرزاقهم التي خسروها جراء الحريق.

بدوره، قال رياض المحروس عضو اللجنة الأهلية لتطوير سوق المنامة القديم إن العمل مستمر مع النائب أحمد قراطة ومجموعة من التجار لإيجاد وسائل دعم لتجار المتضررين من حريق سوق المنامة الكارثي، «ونعوّل كثيرًا على الاجتماع المزمع عقده يوم غد السبت لحصر الاضرار وتقديرها بشكل عادل».

وأشار المحروس الى أن هذا الاجتماع سيعمل على تقديم الحلول والمساعدات اللازمة للتجار المتضررين من الحريق، بالإضافة الى إيجاد برامج دعم فعّالة تسهم في تخفيف الأعباء المالية وتوفير الموارد الضرورية لإعادة الأنشطة التجارية.

إلى ذلك، أكد النائب أحمد السلوم أن كتلة التفكير الاستراتيجي التي يترأسها أطلقت نداءً لإجراء فحوصات صارمة عقب الحريق الضخم في سوق المنامة القديم، الذي أسفر عن وفاة ثلاثة أشخاص وتدمير 10 إلى 15 منشأة تجارية بشكل كامل، وتقود هذه المبادرة كتلة الفكر الاستراتيجي التي ترغب في أن تقوم جميع وزارات الحكومة والجهات المعنية بفحص جميع المباني فورًا، خاصة في المناطق ذات التركيز العالي للسكان مثل المنامة والمحرق ومدينة عيسى ومدينة حمد والرفاع.

وقال السلوم: «يجب فحص جميع المباني للتأكد من أنها قوية وأنها لا تحتوي على أسلاك كهرباء غير آمنة أو أسلاك معيبة». وأضاف: «المسألة ليست مقتصرة على المنامة، بل تشمل المناطق ذات الأعداد الكبيرة من السكان، سواء كانوا يعيشون فيها أو يزورونها».

وأوضح: «لم تقتصر الحرائق التي وقعت في الفترة الأخيرة على المحال التجارية فقط، فقد احترق منزل في سترة ولقي شخصان من كبار السن حتفهما في مارس، وتوفيت عائلة مكونة من أربعة أشخاص في شقة سكنية اجتماعية في مدينة حمد الشهر الماضي، والآن المحال التجارية في سوق المنامة. العامل المشترك في هذه الحوادث كان هو الكهرباء».

وأشار السلوم إلى أن سلسلة الحرائق التي وقعت أطلقت إنذارًا لا يمكن تجاهله، وقال: «المنامة قنبلة موقوتة وأي حريق قد يؤدي إلى نتائج أكثر كارثية. فلماذا الانتظار للتطوير؟ كانت الحكومة تخطط في الأصل لتطوير السوق العام المقبل بما أن المكان يسعى للحصول على تصنيف موقع تراث عالمي، ولكن يبدو أن القدر أجبرها الآن على البدء في العمل فورًا. لا ينبغي تكرار أخطاء الماضي حيث يستمر السوق أو أسواق التراث الأخرى للأجيال القادمة».

واعتبر أن فرق التفتيش لا يجب أن تركز على العمالة غير القانونية أو بطاقات الهوية غير الصالحة فحسب، بل يجب أن تركز أيضًا على ظروف السلامة.

وأضاف السلوم: «يجب أن يرافق فرقة الكهرباء والمياه وفرق الدفاع المدني فرق التفتيش السياحية والبلدية والعمل والتجارة والصناعة والصحة في كل عملية مداهمة».

وتابع السلوم: «لا ينبغي أن تكون المباني القديمة فقط هي التي يتم زيارتها، بل يجب زيارة كل شيء وأي شيء قد يتسبّب في الضرر بسبب الاستخدام غير السليم أو المفرط أو غير القانوني».

بلغت قيمتها 6.8 مليار دولار

البحرين تستقطب حجمًا غير مسبوق من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في 2023

تمكنت مملكة البحرين من استقطاب تدفقات استثمارية أجنبية مباشرة في العام 2023 بحجم غير مسبوق بلغ 6.8 مليار دولار أمريكي في 2023، متجاوزًا قيمة التدفقات المستقطبة في 2022 بما نسبته 148٪، وذلك وفقًا لتقرير الاستثمار العالمي 2024 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، إذ ساهم ذلك في نمو الأرصدة التراكمية للاستثمارات المباشرة الواردة إلى المملكة والتي ازدادت من 36.2 مليار دولار أمريكي في 2022 لتصل إلى 43.1 مليار دولار في 2023.

وأصبح حجم الرصيد التراكمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في البحرين بنهاية 2023 مقاربًا لما نسبته 99.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يشكل إحدى أعلى النسب في العالم، وتفوق المتوسط العالمي بنسبة 46.9٪.

وأشارت البيانات الصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية إلى أن أبرز الدول التي تساهم في الأرصدة التراكمية للاستثمارات المباشرة في البحرين ضمن محفظة متنوعة الاستثمارات تأتي الكويت في الصدارة بنسبة 36٪، والمملكة العربية السعودية بنسبة 23٪، تليها الإمارات العربية المتحدة بنسبة 10٪.

نور الخليف

وفي تصريح نور بنت علي الخليف وزيرة التنمية المستدامة والرئيس التنفيذي لمجلس التنمية الاقتصادية حول ذلك قالت: «عكس الحجم الاستثنائي من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المملكة في 2023 ما تتميز به البحرين من مزايا تنافسية، ومكانتها وجهة مفضلة للمستثمرين في المنطقة والعالم الساعين للاستفادة من أفضل كلفة تشغيلية تنافسية وموقع استراتيجي. وتشمل تلك المزايا ما تحظى به البحرين من حكومة مرنة، وموارد من المواهب ذات المهارات العالية التي تتقن اللغتين العربية والانجليزية، بالإضافة إلى البيئة المنفتحة ماليًا».

ويعزز سمعة البحرين وجهة جذابة للاستثمار ما تتميز به من منظومة تشريعية متقدمة وحكومة تدعم باستمرار جهود التنويع الاقتصادي والنمو من خلال خططها الاقتصادية الاستراتيجية، إذ زاد الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للبحرين من 11 مليار دولار أمريكي في 2003 ليصل إلى أكثر من 43 مليار دولار أمريكي في 2023، وهو ما يشير إلى بلوغ متوسط نمو سنوي بمعدل 7٪ متجاوزًا في ذلك المتوسط العالمي الذي يبلغ 5٪.

د. عبير شاهين: شركات الطاقة المحلية تتعهّد بتحقيق أهداف مناخية طموحة

أكدت الدكتورة عبير شاهين، وهي مسؤول تنفيذي للاستدامة وزميل جامعة هارفارد، أن الاستدامة تُعد أساسية لشركات الطاقة والنفط في المنطقة؛ لأنها تسهم في تعزيز السمعة البيئية للشركات، وتلبي توقعات المجتمع الدولي والمستثمرين، وتسهم في المحافظة على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة، كما أن الالتزام بالاستدامة يعزز من قدرة الشركات على التكيف مع المتغيرات العالمية في سياسات الطاقة.

جاء ذلك خلال إلقائها محاضرة في ندوة «خارطة الطريق لصافي الانبعاث الصفري» التي نظمتها جمعية مهندسي البترول العالمية – فرع البحرين، بمشاركة كبار الشخصيات والخبراء والاستشاريين بقطاع الطاقة والمسؤولين التنفيذيين بشركات النفط والغاز على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي.

وقالت الدكتورة شاهين إن تحقيق الاستدامة يتم من خلال تبني تقنيات نظيفة وتحسين التميز التشغيلي، ما يضمن الاستمرار في تلبية الطلب على أنظمة الطاقة منخفضة الكربون، إذ تشمل هذه الخطوات تنفيذ تقنيات مثل احتجاز الكربون وتخزينه (CCUS) واستعادة الغاز الطبيعي المحترق، بالإضافة إلى تعزيز التعاون مع الجهات المعنية وأصحاب المصلحة لضمان تنفيذ المبادرات البيئية بنجاح.

د. عبير شاهين خلال الفعالية

كما أكدت على أن شركات الطاقة التي تطبّق معايير الاستدامة ستحقق العديد من الفوائد، أبرزها تحسين كفاءة الطاقة، وخفض التكاليف التشغيلية على المدى الطويل، وزيادة الفرص الاستثمارية، وتطوير تقنيات جديدة، وتحسين السمعة العامة للشركة. بالإضافة إلى ذلك، ستتمكن هذه الشركات من الوصول إلى أسواق جديدة وزيادة فرص الشراكة مع شركات أخرى ملتزمة بالاستدامة.

وفيما يتعلّق بالتحديات قالت الدكتورة شاهين: «رغم الفرص الكبيرة، تواجه شركات النفط التي تسعى للاستدامة عدة تحديات، منها التكاليف الأولية المرتفعة لتبني التقنيات النظيفة، وتحديات البنية التحتية، والحاجة إلى تطوير مهارات جديدة لدى القوى العاملة. بالإضافة إلى ذلك، قد تواجه الشركات صعوبات في التنسيق مع الجهات ذات الصلة وتلبية المتطلبات التنظيمية المتزايدة». كما أشارت إلى أن شركات النفط الوطنية ملتزمة بالتواصل المستمر، مع وضع تحول الطاقة على رأس جدول الأعمال الداخلي والخارجي، تأكيدًا على التزامها بتلبية احتياجات المجتمع ومواجهة التحديات البيئية بنجاح.